الفقر والأمن الإنساني في المجتمع الجزائري
قراءة سوسيولوجية

د.قنيفة نورة

جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي

ملخص المقال :

نسعى من خلال هذا المقال إلى تقديم قراءة سوسيولوجية لظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري باعتبارها أهم إفرازات السياسات الإقتصادية-الإجتماعية المتناقضة التي تبنتها الجزائر في غياب أدنى اهتمام بطبيعة الواقع الإجتماعي وخصوصيته الإجتماعية التي لم تؤخذ بعين الإعتبار بقدر ما كانت قرارات سريعة ساهمت في انتشار مظاهر الفقر في المجتمعات المحلية الحضرية منها والريفية.. لقد عكس هذا الوضع غياب أمن اقتصادي وبالتالي أمن إنساني واضح المعالم كنتيجة حتمية لغياب سياسة إقتصادية – منطقية-الطرح والتطبيق ..

Abstract

We seek through this article to identify the most important societal secretions resulting from different socio-economic policies adopted by the contrasting Algeria in the absence of the slightest interest in the nature of social reality and social specificity which have not been taken into account as they were instant decisions contributed to the spread of the manifestations of poverty in local communities urban and rural ..

We have to reverse this situation is the lack of human security and well-defined as an inevitable result of the absence of economic policy Subtraction and application ..

Key words: economic security, poverty,développement

مقدمة :

تعتبر ظاهرة الفقر من الظواهر الاجتماعية التي واكبت مسيرة الحضارة البشرية على مرّ العصور، وشكّلت تحدّيا صعبا للقيم الإنسانية والأمان الاجتماعي والرقي الحضاري ، وقد ظهر الفقر مع الإنسان منذ الأزل، ولكن لم تظهر البحوث العلمية والكتابات المعنية به إلاّ منذ قرنين من الزمان . ومن أهم العوامل التي ساهمت تاريخيا في ظهور الفقر وتعميقه سوء توزيع الدخول أو الثروات، وسوء إدارة الموارد والتدهور

البيئي بالإضافة إلى الضغط السكاني والكوارث الطبيعية وأخيرا تهميش دور فئات مهمّة في المجتمع كالمرأة وسكانالريف، وفئات اجتماعية عانت من التميز ضدها على أساس ديني أوعرقي أو سياسي [1]

وتتفاقم مشكلة الفقر في العادة في المجتمعات النامية، وبخاصة تلك التي يلهث نموها الاقتصادي وراء نموها السكاني، وباعتبار الجزائر من بين هذه الدول، فيبدو أن إشكالية الفقر لا زالت تفرض نفسها على أجندات المؤسسات التنموية ، وتضع نفسها على قائمة أولوياتها، وتبقى الهاجس الذي يراودها، والحاضرة دوما في ثقافتها وفكرها.[2]

ففي نفس السياق، يدفع الواقع التنموي الإجتماعي الجزائري إلى طرح العديد من التساؤلات الهامة في اعتقادنا لاسيّما وأنها على علاقة مباشرة بجملة ممارسات تنموية مرتبطة بانتشار الفقر في المجتمع الجزائري وتخلّفه، وعدم القدرة على إنجاز التغيّرات الكيفية اللازمة لاجتيازه، مع غياب للممارسة العقلانية الجادة لتحقيق المبادئ الإنسانية المرتبطة بالكرامة والحرية والمساواة والعدالة الإجتماعية والأمن الإنساني.

فالأمن والطمأنينة شيئان أساسيان في الحياة الإنسانية ولا يمكن تصور المجتمع المستقر والمستدام من دونهما، فمن خلال توفّرهما يتمكن الإنسان من الحصول على حاجاته الأساسية من مأكل ومشرب وملبس ومسكن وغيرها من الحاجات الكمالية التي تزداد وتتنوع بتوفر الأمن والإستقرار في المجتمع ..[3]

إن هذا الطرح يدفعنا إلى التساؤل عن العلاقة بين المشروع التنموي وانتشار الفقر في المجتمع الجزائري ومدى تأثيرها على إشكالية الأمن الإنساني الذي تسعى الكثير من المجتمعات إلى تحقيقه عبر كل السبل باعتباره شرطا أساسيا لاستمرارية الوجود الإنساني والذي لن يتحقق إلى في سياق عدد من المحددات الإنسانية لعل أبرزها العدالة الإجتماعية..

أولا: الفقر، التنمية، والأمن .. بحث في المعانى الإجتماعية :تحظى مشكلة الفقر باهتمام عالمي ودولي كبيرين، ويتبلور هذا الاهتمام من خلال الدراسات والخطط والبرامج التي تتبناها بعض المؤسسات العالمية والدولية وذلك للقضاء على الفقر أو الحد منه من خلال معرفة مواطن الفقر وأسبابه وخصائصه ومؤشراته..

إن تعريف الفقر حسب أحد الباحثين يطرح إشكالا معرفيا، فإذا اعتبرنا أن الفقر أقرب إلى مفهوم الفقر البشري فهذا يعني ضرورة الجمع بين فقر الدخل ومؤشرات اجتماعية واقتصادية أخرى تدل على مستوى تلبية الاحتياجات الأساسية ، ومستوى التعرض ، والتهميش ، والخصائص الديموغرافية. ثم هل يجب لحظ البعد الذاتي أم الاكتفاء بالأبعاد الموضوعية.. وهل نعتمد حصرا على الدراسات المتعارف عليها عن مستوى معيشة الأسرة؟ أم يمكن اعتماد طرق بحث أخرى أساسية أم مكمّلة من نوع دراسة الفقر بالمشاركة وأساليب البحث السوسيولوجي والأنثروبولوجي؟ [4]

لا يعني الفقر مجرد نقص الدخل، فالأهم من ذلك أنه يعني قصور القدرة الإنسانية،فهو من المفاهيم المجرّدة النسبية لأنه يحاول وصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة، ويختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس من جهة أخرى، والجزء المشترك بين هذه التعريفات يدور حول مفهوم الحرمان النسبي لفئة معينه من فئات المجتمع، والفقر "هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة" وهذا التعريف يعتمد على مفهوم الحد الأدنى ومفهوم مستوى المعيشة كما يعتمد على المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف، وهنا نشير إلى أن أي تشخيص للفقر لا بد أن يأخذ في الاعتبار الجوانب المتعددة للظاهرة ألا وهي الدخل والنشاط الاقتصادي من جانب، والصحة والتعليم من جانب آخر ثم التمكين والأمن والعدالة من جانب ثالث. ويعتبر عدد آخر أن الفقر ظاهرة من الظواهر الاجتماعية المعقّدة التي تتسبّب بعدد من العوامل وتتفاعل معها وهي ظاهرة منتشرة في أنحاء المجتمع ولا يقتصر على جزء جغرافي منه فهي في الحضر كما هي في الريف.[5]

تضيف في نفس السياق العديد من الطروحات الفكرية التي تناولت الظاهرة بالطرح والتحليل ما تعلّق بالتعريف الكمي للفقر الذي يرتبط بانخفاض الدخل بحيث لا يستطيع الفرد تلبية حاجاته الأساسية. وفي ظل التحليل الكمي للظاهرة نجد مستوى أدنى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء ويسمى خط الفقر الذي يحسب على أساس مفهوم الدخل كمؤشر لمستوى المعيشة في الدول المتقدمة

وعلى أساس الإنفاق الاستهلاكي كمؤشر لمستوى المعيشة في الدول النامية ، ولقد استخدم مؤشر خط الفقر لأغراض تقدير انتشار الفقر في العالم حيث حدد خط الفقر الدولي بإنفاق الفرد دولارا أمريكيا واحدا في اليوم إلا أن استخدام هذا المؤشر واجه عدة صعوبات متعلقة بالمقارنات الدولية كما أن التعريف الكمي للفقر ذو نظرة ضيقة ومحدودة بحيث يحدد الفقر بدلالة السلع وملكيتها فقط، أما التعريف الكيفي للفقر فيرتكز على رفاهية الفرد من خلال تحقيق ملكية السلع والمنفعة والقدرات الإنسانية. (6)

أما عن التنمية البشرية فقد عرفها تقرير التنمية البشرية عام 1990 بأنها عملية توسيع الخيارات أمام الناس، وأهم هذه الخيارات هي العيش حياة طويلة ، في صحة جيدة ، والتمتع بمستوى معيشي لائق، إضافة إلى خيارات أخرى تشمل الحرية السياسية،وحقوق الإنسان الأخرى،...إلخ، وإذا كانت التنمية البشرية هي أمر يتعلق بتوسيع نطاق الخيارات، فإن الفقر يعني انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية، وهي العيش في صحة وإبداع، والتمتع بمستوى معيشي لائق، وبالحرية والكرامة واحترام الذات وكذلك احترام الآخرين.(7)

هذا وقد اهتم علماء النفس بالحاجات الأمنية للإنسان واعتبرها **ماسلو** مجموع الحاجات الثابتة بعد الحاجات الفسيولوجية (حاجات البقاء) من حيث الأهمية بالنسبة للإنسان وترتبط بحاجات الأمن حاجات أخرى تليها مثل حاجات الإعتبار الإجتماعي أو الإنتماء الإجتماعي أو المكانة الإجتماعية وحاجات تحقيق الذات، ولا يمكن للإنسان أن يرتبط بمجتمعه ويشعر بالإنتماء إليه ويتواصل معه ما لم يشعر بالأمن والطمأنينة .(8)

ولعل أبرز أنواع الأمن وأكثرها تأثيرا الأمن الإقتصادي فحسب تقرير البرنامج الإنمائي لسنة 1994 يحتوي هذا البعد الجانب الإقتصادي ويخص بالذكر وظيفة الفرد من أجل تأمين دخل قاعدي، وتمكينه من أجل الوصول إلى حقه من العمل في الإستقلالية الذاتية ، وأيضا القدرة على إنشاء حركية ذاتية للوصول إلى تحقيق مجموعة أهداف تتعلق بحاجات الفرد. فلكل واحد الحق في العمل للحصول على

الموارد اللازمة للحفاظ على وجوده الشخصي كما له الحق في إجراءات توضع للتقليل من أخطار التوزيع غير العادل للموارد ولتحسين النوعية المادية للحياة الإجتماعية لضرورة ضمان كل ما يعد حيويا لبقاءه.[9]

ثانيا : الأمن وعلاقته بالتنمية :يضم عالم اليوم أكثر من **6** مليار إنسان، يستحوذ أقل من **20 %** منهم على أكثر من **80 %** من ثروة العالم، والباقي لا يحصل إلا على أقل من **20 %** من ثرواته، الأمر الذي جعل أزيد من مليار إنسان يصارع من أجل البقاء على أقل من دولار واحد يومي ، وأزيد من ملياري إنسان آخر لا يمكنه الحصول على مياه نقية، و**200** مليون طفل لم تتح له فرصة الذهاب إلى المدرسة، وأكثر من **22** مليون إنسان يعاني من مرض الإيدز [10]هي إفرازات العولمة في جانب كبير منها لأنها المسؤول الأول عن الاتجاهات الاقتصادية الجديدة التي صبغت بطابعها الشمولي كل مظاهر الحياة الاقتصادية، ومارست تأثيرها على كل القطاعات الاقتصادية وساهمت في فشل الكثير من المشاريع التنموية في المجتمعات المتخلفة .

إذ تظل التنمية من أهم القضايا على الساحة العالمية حيث تتباين مداخلها وأساليبها وكيفية حدوثها. وتتزايد حدة هذه القضية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة ، وقد حظيت قضايا التخلف والتنمية باهتمام متعاظم في معظم البلاد النامية منذ حصولها على الإستقلال، ولقد التزمت أغلب حكومات الدول النامية منذ ذلك الحين بالمنهج التنموي وأخذت في تطبيق سياسات واستراتيجيات ومداخل وأساليب متعددة لدحر التخلف بأبعاده المختلفة وتحقيق التنمية كهدف منشود إلا أنها بالرغم من مرور ما يزيد عن خمسين عاما لا تزال تعاني من أعراض التخلف ومظاهره ولم تحقق مستويات معيشية مرضية لشعوبها. وعلى الرغم من توجه المجتمع الإنساني إلى العولمة بالإضافة إلى التغييرات السريعة والحادة وما أفرزته من ثورات علمية وتكنولوجية عديدة يتمثل أبرزه في ثورة المعلومات وثورة الإعلام والإتصالات وثورة الإلكترونيات إلاّ أن هناك حقيقة لا تزال قائمة وهي أن الدول المتقدمة تسير بخطى متسارعة نحو مزيد من التقدم باعتبارها تساهم بإيجابية وفعالية في حدوث الثورة العلمية والتكنولوجية والإستفادة من عوائدها بينما الدول النامية ما زالت تعاني من

آثار التخلّف وتحاول بسعي جاد تلمس بعض السبل والمسارات لتحقيق التنمية . إلا أنها بمثابة متابع أو مشاهد فقط لهذه الثورات العلمية والتكنولوجية ودون مساهمة فعلية تذكر في حدوثها فضلا عن محدودية الإستفادة من عوائدها إلا في الإستخدام الإستهلاكي لبعض منجزاتها .[11]

ولا يختلف إثنان أن لمفهوم التنمية المستدامة بعدا أمنيا إستراتيجيا إذا ما أريد إعداد الإنسان المدرك لأهمية الأمن الواعي والقادر على ضبط سلوكياته وتنشئة أفراد أسرته أو طلبته أوالعاملين معه على تجنب التصرفات التي من شأنها أن تقلق الأمن والإستقرار ،أو تهدد برامج التنمية في الدول النامية تحديدا ، ولذلك كثيرون من يعتقدون أن لا أمن بدون تنمية ولا تنمية بدون أمن وتأتي أهمية الأمن الإقتصادي على مستوى المجتمع لارتباطه بالأمن القومي بعلاقة تبادلية متشابكة لا يمكن الفصل بينهما حيث يعتبر الأمن الإقتصادي ركيزة من ركائز الأمن القومي وانعدامه والمتمثّل بشكل كبير في الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار ويترك آثارا نفسية محبطة تؤدي إلى التطرف والعنف،وهذا ما يجعل من الإجراءات الأمنية غير قادرة على مواجهة تلك الإنحرافات وتحقيق الأمن الوطني بمعزل عن الأمن الإقتصادي ..[12]

ولا شك في أن انعدام الأمن الاقتصادي هي محصلة ثغرات عديدة في السياسات المعتمدة، فالضعف البنيوي في الاقتصاديات العربية ومنها الجزائر كان من النتائج الواضحة للإستمرار في الاعتماد على النمو المتقلب المدفوع بقوّة النفط ، فإن الإعتماد المتزايد على عائدات النفط قد أضعف هيكل الاقتصاديات العربية وتركها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية ...[13]

ثانيا : الفقر البشري في الجزائر.. منتَج التنمية "الشبه" مستدامة:

إن الدارس لعملية التنمية في الجزائر يجد صعوبة كبيرة جدا في لملمة الوضع وتقديم تشخيص سليم وموضوعي للوضع الإقتصادي والسياسي نتيجة غياب قواعد واضحة وضوابط منطقية تحكم الممارسة السياسية ونمط التفاعلات بين مختلف القوى الاجتماعية مما انعكس على مجمل الخيارات السياسية والاقتصادية التي عادة ما تكون وليدة الصراع والتنافس على السلطة ليس من منطلق فكر تغييري بنّاء وانطلاقا من العائد

السياسي الضيق والمنافع المادية التي من المتوقع أن تعود إلى القوى المهيمنة.فعملية التنمية في الجزائر لا يمكن فصلها عن بيئتها والتصورات التي ترسم حولها والأدوات التي توفر لتطبيق نظرياتها ومقاربتها ولذلك كانت ولا تزال التنمية في الجزائر خاضعة لطغيان الأولويات السياسية أكثر منها مشروعا للتغيير الحضاري ...[14]

فقد تعرض النسيج الإجتماعي في الجزائر إلى ما يشبه الصدمة العنيفة لاسيما في العشرية السوداء ، وتبرز آثار هذه الصدمة من خلال تفاقم حجم الفقر والتهميش والإقصاء الإجتماعي،ورغم أن الجزائر إعتمدت على إستراتيجية لمكافحة الظاهرة والقضاء عليها بحيث أخذت حيزا كبيرا من طرف الحكومات وذلك بالإرتكاز على خطط جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكييف التشريعات والأطر المؤسساتية والقانونية، إلا أن الإستراتيجيات التنموية الجديدة المتبعة تفاوتت بين ماهو نظري يعكس الطموحات التي تبنتها السياسات الإقتصادية وماهو تطبيقي أبدى قصورا فعليا في الحد من هذه الظاهرة .[15]

كما ساهم تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية في الثمانينات وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينات في تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع الإجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام إقتصادي إشتراكي إلى نظام إقتصادي تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة، ومع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثّر سلبا على مستوى معيشة الأفراد..فقد أدت سياسات التعديل الهيكلي المتبعة سنة 1994 إلى عدة إنعكاسات كون أن ذلك التعديل يتطلب سياسات إنكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص من مستويات النمو، وبالتالي تفقير فئات واسعة من السكان، لذلك فإن التكلفة الإجتماعية الناجمة عن التعديلات الهيكلية كانت معتبرة بالمقارنة بالنتائج المنتظرة والغير المضمونة..

ولعل أبرز إفرازات الفقر إجتماعيا:

✓ سنة 2005 بلغ معدل البطالة 15.2 % و2.2 مليون شخص يعيشون في فقر مطلق منهم 518 ألف شخص يعيشون في حالة قصوى من الحرمان..

✓ تفشي الأمراض المعدية وإنتشارها بشكل كبير في الأوساط الشعبية خاصة وباء التيفوئيد ومرض حمى المستنقعات بسبب نقص المياه الصالحة للشرب

✓ بلغ عدد الأطفال الذين يموتون عند الإزدياد 30.4 حالة في كل 1000 إزدياد، أما معدل التمدرس بين 6 – 24 سنة بلغ 65 %، والتمدرس الإجباري للأطفال 6 سنوات بلغ 96 %

وحسب التحقيق الذي تم إنجازه سنة 2000 من طرف الديوان الوطني للإحصاء حول الإستهلاك تبين أن :

✓ 29.6 % من الفئة موضوع التحقيق تستهلك لحم الغنم بمعدل مرة واحدة كل أسبوعين .

✓ 13.3 % يستهلكون لحم البقر بمعدل مرة واحدة كل أربعة أسابيع .

✓ 66.7 % تستهلك اللحوم البيضاء بمعدل 1.3 مرة في الأسبوع .

✓ 56.1 % من العينة تستهلك السمك بمعدل مرة واحدة كل أسبوع .

✓ 67.2 % يستهلكون البيض بمعدل مرتين في الأسبوع .

✓ 71.2 % يستهلكون مشتقات الحليب بمعدل 4 أيام في الأسبوع .

✓ إستهلاك الفواكه والخضر بمعدل 2.5 يوم في الأسبوع .

وعليه فإن نمط إستهلاك الأسر يطرح إشكالا حول إستهلاك البروتينات الحيوانية مما يؤثر سلبا على صحة الأفراد ووقايتهم .

أما بالنسبة لتوزيع الدخل الوطني فإن نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام إنتقل من 1496 دولار سنة 1995 إلى 3116.7 دولار سنة 2005 ، إلا أن المجتمع الجزائري يشهد فروقات إقتصادية وإجتماعية كبيرة بحيث تؤكد الإحصائيات الرسمية أن 10 % الأكثر غنى يستهلكون 32 % من الدخل الوطني في حين أن 40 % الأخرين يستهلكون 6 % فقط من الدخل الوطني[16]

كما ورد إعلاميا، وعبر إحدى الجرائد الإلكترونية أن أزيد من 1300 بلدية فقيرة تعيش على إعانات صندوق الجماعات المحلية المشترك ، من بينها 800 بلدية صنفت

ضمن خانة الأكثر فقرا ، وتضم 20 مليون ساكن تحظى بمساعدة إضافية ، كما تعتمد 30 ولاية في توفير حاجيات المواطنين وتسيير شؤونها اليومية على هذا الصندوق الذي يتولى تقليص الفوارق الناجمة عن ضعف الموارد الجبائية..

وتعد البلديات الريفية الأكثر فقرا،وهي تشكل ثلثي البلديات التي تعاني من العجز المالي،من ضمنها تلك التي أفرزها التقسيم الإداري لسنة 84،علما أن60 % من إيرادات البلديات تخصص لدفع أجور الموظفين،و10 % للتمويل الذاتي،و7% تدفع لصندوق الشبيبة والرياضة،و2 في المائة لدعم صندوق ضمان القروض، مما يعني أن المجالس البلدية مضطرة لاستغلال نسبة 20 % المتبقية لتلبية متطلبات المواطنين من الإنارة والطرقات وغيرها،وهي تعد جد ضئيلة، مما يفسر الصعوبات التي تعاني منها البلديات، التي تنطلق منذ البداية بميزانية عاجزة،مقابل إحصاء151 بلدية غنية تتوزع عبر 9 ولايات، 34 منها تابعة للعاصمة، وهي تستحوذ على ناتج إجمالي قيمته 80300 مليار دج، وذلك من إجمالي 127100 مليار دج، أي ما يعادل نسبة 63 في المائة من مجموع مداخيل البلديات من الجباية المحلية .[17]

ثالثا: ما نتج عن الفقر في المجتمع الجزائري :

كثيرا ما ترددت عبارة "**القضاء على الفقر**" في المناسبات التنموية العامة ، وظاهريا يبدو أن الحلول الترقيعية التي انتهجتها السياسات الإقتصادية لم تنتج إلا فقرا جديدا بمظهر جديدأطفال الشوارع..عمالة الأطفال،دعارة،إتجار بالأعضاء..بيع الأطفال..،تسرب مدرسي..أمية متزايدة..غلاء المعيشة..صراع طبقي..عنف متعدد الأوجه.

إحدى الدراسات الإقتصادية التنموية الجزائرية الهامة جدا التي عالجت ظاهرة الفقر في الجزائر توصلت إلى المسببات العلمية التالية:

✓ إن المديونية الخارجية للبلدان النامية تمثل عبئا ثقيلا على اقتصادياتها ومن ثم تعمل على الإضرار بجهود التنمية فيها، وهي تجعلها في تبعية مستمرة للدول المتقدمة.

✓ إن برامج الإصلاح الاقتصادي التي شرعت الدول النامية في تطبيقها كانت لها آثار سلبية على الطبقات الفقيرة في المدى القصير على الأقل، كما انزلقت الفئة المتوسطة من جرائها ضمن دائرة الفقر.

✓ إن موضوع التنمية في الدول النامية اقتصر على موضوع تخفيف الفقر في هذه البلدان وليس على البناء المتواصل لقدرات البشر وزيادة الخيارات أمامهم للاستفادة من قدراتهم المكتسبة.

✓ إن التوازنات المالية الكلية وإن تحسنت نوعا ما تبقى ضعيفة طالما أنها لا ترتكز على نمو قوي، فالنتائج الاقتصادية الإيجابية متوقفة على أسعار البترول الخام- بالنسبة للدول النفطية مثلا - تتأثر تأثرًا مباشرًا بتقلبات أسعاره.

✓ إن كافة المؤشرات الإحصائية تكشف عن ظاهرة الإفقار المنتشرة في الجزائر -منذ تخلي الدولة عن التزاماتها- وعن هشاشة فئات متزايدة من السكان.

✓ أن التدابير التي تم وضعها لإتاحة الشغل وتوفير السكن والمساعدة لعديمي الدخل قد أخفقت بسبب تضافر عاملين اثنين: هما عدم ترشيد تدابير السلطات العمومية وضخامة الحاجات، كما أن هذه التدابير هي ظرفية تلعب دور المسكن للتخفيف من تدهور الأوضاع الاجتماعية وليس استئصال ظاهرة الفقر من المجتمع.

✓ إن غياب النمو المستمر في القطاعات الإنتاجية العمومية والخاصة يهدد الانسجام الاجتماعي ويبقى عدد مناصب الشغل المستخدمة ضعيفا، خاصة وأن أغلبها مناصب شغل مؤقتة.

✓ بالرغم من تسجيل نتائج إيجابية خلال العشرين سنة الفارطة في ميادين التربية والصحة والهياكل الاجتماعية الأساسية، إلا أن إعادة تحديد النفقات العمومية ونقص فعالية بعض الخدمات الاجتماعية أديا إلى ظهور فوارق بين الوسط الحضري والريفي من جهة،وبين الفقراء وغير الفقراء من جهة أخرى.

✓ إن الحماية الاجتماعية التي تشكل أيضا أداة استقرار من خلال خدمات فروع الصحة والأسرة والشيخوخة، تعاني صعوبات متزايدة.

✓ الغياب الشبه الكامل للمنظمات غير الحكومية عن شبكة الضمان الاجتماعي، واقتصار نشاطاتها على الجوانب السياسية والثقافية والترفيهية.

✓ بالرغم من تبني استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفقر بالجزائر، إلا أنها لم تعرف التطبيق الفعال كما كان مسطر لها. ..[18]

لقد أدى الفقر إلى تخلخل كيان المجتمع الجزائري من خلال المساهمة في ارتفاع معدل الجريمة، التسرب المدرسي، الهجرة غير الشرعية (ظاهرة الحراقة) ، التفكك الأسري، الجهل وانتشار الأمية، فقد إرتفع معدل الجريمة المنظمة وغير المنظمة واستغلال الأفراد في الأعمال غير القانونية التي تمس بالأفراد والممتلكات وخرق القانون . فقد تحدّث تقرير صادر عن جهات أمنية جزائرية سنة 2013، أن عدد القضايا الإجرامية بالبلد ارتفع إلى 42 ألف، وأن أكثر القضايا الإجرامية انتشارا هي المساس بالأشخاص، ثم القضايا المتعلقة بالمساس بالممتلكات، وتأتي تلك المتعلقة بانتهاك القوانين الخاصة في المرتبة الثالثة، وتمثل الجريمة المنظمة التي تشمل التهريب والمتاجرة بالمخدرات والأسلحة والهجرة غير الشرعية وتزوير السيارات وجرائم أخرى متعلقة بالمساس بالاقتصاد الوطني المرتبة الرابعة ما يعكس قوة تأثير الفقر. كما تأتي الجزائر في مقدمة الدول التي تعاني من ظاهرة عمالة الاطفال، حيث يقدر عدد الأطفال الجزائريين الذين يعملون ب 8.1 مليون طفل بينهم 3.1 مليون تتراوح أعمارهم بين - 6 13سنة من ضمنهم 56 % من الإناث و 28 % لا تتعدى سنهم ال15 سنة، كما أن 5.40 % أيتام فقدوا سواء الأب أو الأم، فيما يعيش 52.10 % منهم في المناطق الريفية..[19]

رابعا : العنف والفعل الإحتجاجي..وغياب الأمن الإنساني :

أكد أحد الباحثين أن إخفاقات التنمية والتفاوت الصارخ في مستويات المعيشة والبطالة وتدني مستويات الحياة والعيش الكريم من الحقائق التي تساهم في بروز ظاهرة العنف لذلك نلحظ بوضوح أن القاعدة الاجتماعية اعتمدت وتوجهت إلى ممارسة العنف بشكل علني خطير ومباشر استهدف منشات ومرافق عمومية وخاصة، وتوفر لها الاطار البشري والحماية من خلال محتشدات الصفيح وأحزمة البؤس التي تضرب طوقاً رمزياً ومادياً على كبريات المدن فلا يمكن إذا أن نغفل الأسباب

الاقتصادية والعوامل الاجتماعية في بروز ظاهرة العنف ذلك لأن آليات العنف تتحرك بالتناسب مع هبوط مؤشرات التنمية وتدهور معدلات التوازن في توزيع الثروة. فالتدهور الاقتصادي يقود إلى تصدعات اجتماعية خطيرة توفر بدورها كل مستلزمات بروز ظاهرة العنف في الفضاء الاجتماعي.

إن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي شهدتها الجزائر في آخر عشريتين أدت إلى تكثيف حركة الهجرة من الريف إلى المدينة، ومعها ظهور وانتشار الأحياء العشوائية الفقيرة في كبريات المدن الجزائرية . وقد انتشر في هذه الأحياء العشوائية فكر الغلو والتطرف الذي أفرز العنف بعد ذلك . كما تؤثر الأزمات الاقتصادية في الطبقات الدنيا في المقام الأول، حيث تعاني بشدة من تدهور ظروفها المعيشية بفعل انتشار البطالة وتدهور الخدمات وظهور طبقة من الأثرياء الذين يسلكون سلوكًا استفزازيًا بالنسبة للفقراء. وتؤدي الأزمات الاقتصادية إلى ازدياد معدل البطالة والتضخم وغلاء الأسعار وبالتالي تزداد حدة التفاوت الطبقي وتنعكس آثار هذا الخلل الخطير على الشباب وتنشأ تربة صالحة للغلو تزوّد جماعات الغلو والعنف بأعضاء يعانون من الإحباط ويفتقدون الشعور بالأمان والأمل في المستقبل.[20]

ليضيف الباحث الجزائري **علي سموك** أن الحركات الإحتجاجية في المجتمع الجزائري تعبير عن الإختلالات البنيوية التي صاحبت قيام المشروع الدولاتي للتحديث السياسي والاقتصادي والثقافي الذي تمركز حول المدن الكولونيالية وهمّش قطاعا كبيرا من الريفيين الذين دفعوا إلى الهجرة لنفس المدن لاحقا بدافع تطور الحاجات وعجز الدولة الوطنية على تلبيتها لهشاشة بنيتها وعدم تمثيلها للمصالح الحقيقية ، ومن ثم التوزيع العادل للرأسمال الاجتماعي بشقيه المادي والرمزي . كما أنها نتاج الإشكالية المتوترة والمرتبطة أساسا بالمحددات السوسيولوجية للظاهرة الاحتجاجية لاسيما الفقر والبطالة والسكن وتدني الأجور وارتفاع تكلفة العيش بصفة عامة.. وقد كان لهذه المحددات دور كبير في تأجيج وتيرة وديناميكية الاحتجاج في العقد الأخير ، والتي كانت مسرحا لها المدن الكبرى .ولعل أهم ما يميز هذه الديناميكية فيما يخص

كيفية التعبير عن ذاتها وتصريف فعلها، هو العفوية والفوضى والعنف بكل تمظهراته المادية والرمزية .[21]

خاتمة:

لعل ما يجب التأكيد عليه في نهاية هذا الطرح العلمي الإجتماعي أن الفقر سيظل من أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم والجزائر بالخصوص؛ لاسيما في ظل تداعيات العولمة من جهة؛ وتغيُّر مفهوم الفقر من جهة ثانية من انخفاض الدخل والاستهلاك وضعف الانجاز في مجالات التعليم والصحة والتغذية وغيرها من مجالات التنمية البشرية إلى مفهوم أوسع من ذلك ليشمل عدم القدرة على التعبير والتعرض للمعاناة والخوف، ممّا جعل مسألة مواجهة ظاهرة الفقر من المسؤوليات الأساسية لكل الدول والمؤسسات الخاص منها والعام، الرسمي وغير الرسمي، المحلي والدولي وذلك من خلال العمل على خلق الظروف المناسبة لتفعيل دور الفقراء في دائرة الإنتاج من أجل تحقيق معدلات عالية ومستدامة للتنمية لا تعزز النمو الاقتصادي فقط بل وتدعّم التلاحم الاجتماعي وهو ما يطلق عليه الكثيرون اسم تمكين الفقراء.[22]

وستظل أي محاولة تحليلية لظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري في علاقتها بالأمن الإنساني ضرورية في محاولة دائمة لتقديم البدائل التنموية اللازمة لتحقيق مستوى معين من العيش الكريم في ظل إفرازات العولمة الإقتصادية التي ساهمت بشكل كبير في تعميق الهوة الإجتماعية وزيادة عدد الفقراء . ولعل الأهم هو التأكيد على أن طرح هذه الظاهرة الخطيرة سيظل رهين ممارسات سياسوية عشوائية طالما أنها لم تأخذ بعين الإعتبار البعد الإنساني في تجسيد العمليات التنموية وفي قدرتها على امتصاص كل أشكال الغضب الإجتماعي وإفرازاته العنفية الإجتماعية وكل الحركات الإحتجاجية التي كثيرا ما تجسدها فئات إجتماعية محرومة تعاني باستمرار حالة تهميش واقصاء إجتماعي خصوصا فئة الشباب .

الهوامش:

1.معتصم نمر حسن اشتيه: ظاهرة الفقر الحضري وأثرها على التطور العمراني في مدينة نابلس، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا،جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2007 ، ص 21

2.شهب عادل:الفقر والإنحراف الإجتماعي دراسة للتسول والدعارة بحامة بوزيان، مذكرة مكملة في علم الإجتماع الحضري،جامعة منتوري قسنطينة،2007-2008،ص 96

3.محمد إسماعيل علي إسماعيل:الآثار الإجتماعية لانعدام الأمن الإقتصادي، على: http:\\Tanweer.sd

4.إشكالية دراسة الفقر،المركز العربي للتخطيط،على: www.arab-api.org/images/training/programs/1/2010/13_C41-1.pdf

5. معتصم نمر حسن اشتية، نفس المرجع السابق ذكره ، ص 23

6. جمانة غنيمات:البيئة الإقتصادية والأمن الوطني،علاقة تكاملية متشابكة،على: www.hewaraat.com

7. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا محاولة لبناء بيانات لمؤشرات الفقر، ص2

8.سعد السيد وعبد الرحمان سعد:علم النفس الإجتماعي،رؤية معاصرة،دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1999

9..Les dimensions de la sécurité humaine sur ;www.hdr/com_1994_fr_chap2.pdf

10.World Centric, Social & Economic Injustice 2004-2014, ttp://worldcentric.org/consciousj-iving/social-and-economic-in ustice, last update 10/1/2014

11. طلعت مصطفى السروجي وآخرون:التنمية الإجتماعي المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان ، مصر، 2001 ، ص 3

12. إبراهيم توهامي وآخرون، العولمة والإقتصاد غير الرسمي، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004

13.حسين عبد المطلب الأسرج:الأمن الإنساني للإقتصاد العربي:الواقع والآفاق على: www.academia.edu

14. عبد الرحمان قنشوبة: دور مراسلي الصحف اليومية في قضايا التنمية المحلية بالجزائر، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 16 جامعة الجلفة ، 2014

15. اعمر بوزيد امحمد: نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر ،حالة خميس مليانة ، مذكرة مكملة لنيل درجة الدكتوراء في العلوم الإقتصادية ،جامعة تلمسان 2011-2012

16. ناصر مراد : تخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر ، على :

www.google.dz/url?url=http://www.kantakji.com/media/4334/60338.doc

17. 20 مليون جزائري تحت خط الفقر والسبب " المؤامرات الخارجية" على :

www.algeriatimes.net/algerianews26135.html

18 بوساق كريمة: سياسات مكافحة الفقر في الدول النامية على:

sites.google.com/site/socioalger1/

19. جريدة المساء الجزائرية عدد 4636 الصادرة بتاريخ 9 ماي 2012

20. بودفع علي: العنف السياسي في المدن الجزائرية أنواعه وأسبابه، ورقة علمية قُدمت في الملتقى الملتقى الوطني الرابع حول عنف المدن...الأسباب والدلالات، قسم علم الإجتماع، جامعة سكيكدة، 14-15 نوفمبر 2011

21.علي سموك: بنيوية الفعل الاحتجاجي في المجتمع الجزائري من أجل مقاربة سوسيولوجية،ورقة علمية قُدمت في الملتقى الملتقى الوطني الرابع حول عنف المدن...الأسباب والدلالات، قسم علم الإجتماع، جامعة سكيكدة، 14-15 نوفمبر 2011

22.حاجي فطيمة:إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014،رسالة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية،جامعة بسكرة،2013-2014،ص ب